ISSN: 2706-9087

Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7

مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيــقيــة
العدد 13– المجلــد 7

(القاضي الجرجاني بين الوساطة والاعتدال في نقد المتنبي)

أ. كميلة محمد محمود عبد الله

كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار/جامعة المرقب

Abstract:

The subject of this research is the scholar "Al-Qadi Ali bin Abdulaziz Al-Jurjani", who was known in the history of Arabic literature as a prominent critic, and for his renowned book "a mediation between Al-Mutannabi and his adversaries". This book one of the most famous of its time saw Al-Jurjani take an impartial approach although highlighting his love of Al-Mutannabi and his poetry. It is one of the books that indicate the integrity and objectivity of its author's critical judgments, as it showed Al-Mutanabbi's advantages and shortcomings, the book also dealt with many aspects of literary criticism and the author's views on them. this research plan is divided into a preface and three chapters:

The first chapter deals with: Al-Qadi's position between balancing and comparison. and the second: his reliance on the works of his predecessors and adopting their views, such as: Ibn Sallam al-Jamhi, Ibn Qutayba, Al-Amidi, and the third chapter: the researcher studied his rulings and findings between fairness and inequity.

Keywords: Al-Qadi Al-Jurjani - Al-Mutannabi - mediation - moderation - justice.

ملخص البحث:

تناول موضوع بحثي العلّامة القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني، الذي عرف في تاريخ الأدب العربي بأنّه ناقد، وقد اشتهر له كتاب(الوساطة بين المتنبي وخصومه)، وهذا الكتاب من أهم ما قد ظهر في عصره، وكان القاضي الجرجاني موضوعياً في كتابه هذا، على الرغم من أنّ فيه شيئاً من العشق للمتنبي وشعره، وهو من الكتب التي تدل على نزاهة أحكام صاحبه النقدية واعتداله؛ وذلك لأنّه بين عيوب المتنبي ومحاسنه، وتناول الكتاب الكثير من القضايا النقدية، وكانت له آراء متنوعة في هذه القضايا، واقتضت خطّة البحث أن تكون مقسمة إلى توطئة وثلاثة مطالب:

تناولت في المطلب الأول: موقف القاضي بين الموازنة والمقايسة، والمطلب الثاني: اتكاؤه على سابقيه واعتماد آرائهم أمثال: ابن سلاّم الجمحي، ابن قتيبة، الآمدي، والثالث: درست فيه أحكامه بين الجور والنزاهة.

الكلمات المفتاحية: القاضي الجرجاني ـ المتنبي ـ الوساطة الاعتدال ـ العدالة.

المُقَدّمَة:

لا نجد من يمثل اتجاه الوسطية والاعتدال بجدارة مثل القاضي عللي بن عبد العزيز الجرجاني الذي اختار اسماً لمؤلفه يدل على منهجيته وطريقته، وهو: (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، ويبدو ومن خلال هذا العنوان أنّ هذا الكتاب عن المتنبي

ولا شيء سواه، ولكن عند تصفُّح الكتاب يظهر أنّه كتاب نقدي متخصص عالج كثيراً من قضايا النقد والبلاغة لدرجة جعلته من أهم ما تزخر به المكتبة العربية من مصنفات.

وكان القاضي الجرجاني موضوعياً في كتابه هذا، على الرغم من أنّ فيه شيئاً من العشق للمتنبي وشعره، حتى نراه أنّه لم يذكر المتنبي باسمه في كتابه سوى عشر مرات تقريباً، أما الباقي فكان ينعته بكنيته (أبو الطيب)، والحقيقة هذا من عمق احترام القاضي للمتنبي والتبجيل له، ويُخطئ من يظن أنّ هذا الكتاب كان رداً على رسالة الصاحب بن عباد حول المتنبي. (ينظر: مقدمة الوساطة)

فالكتاب ضخم أكبر من أن يكون مجرد رد على رسالة صغيرة، كرسالة الصاحب التي تقع في ست وعشرين صفحة من الحجم الصغير، وبخاصة عندما نجد الجرجاني اتفق مع الصاحب فقط في ثلاثة عشر بيتاً تقريباً، مما أورده الصاحب في رسالته من أبيات اعترض فيها على المتنبي، وعددها مائتان وستة وثمانون بيتاً، ولم يرد ذكر الصاحب في وساطته إلاّ مرة واحدة فقط، (الوساطة، الجرجاني، ص46).

ولهذا لا يمكن أن نعد الوساطة مجرد رد على رسالة الصاحب. (القاضي الجرجاني والنقد الأدبي، عبده قلقيلة، ص163 وما بعدها).

ويلاحظ أنّ مهنته لها أثر واضح في آرائه، فهو يميل إلى الوسطية والاعتدال، ويرى أنّ الأسلوب ليس "بالسمح السهل الضعيف الركيك، ولا باللطيف الرشيق الخنث المؤنث". (الوساطة، الجرجاني، ص24)

وهو ما ارتفع عن الساقط السوقي، وانحط عن البدوي الوحشي (الوساطة، ص24)، والأمر عنده "ترك التكلف ورفض التعمل والاسترسال للطبع، وتجنب الحمل عليه والعنف به". (الوساطة، ص25)

وعند حديثه عن البديع والاستعارة، يرى القاضي الجرجاني أنّ العرب:

"لم تكن تحفل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر، ونظام القريض، وقد يقع ذلك من خلال قصائدها ويتفق لها البيت بعد البيت، على غير تعمد وقصد، فلما أفضى الشعر إلى المحدثين، ورأوا مواقع تلك الأبيات من الغرابة والحس، وتميزها عن أخواتها في الرشاقة واللطف، تكلفوا الاحتذاء عليها، فسمُّوه البديع، فمن محسنٍ ومسيء ومحمود ومذموم ومقتصد ومفرط". (الوساطة، ص33، 34)

ثم يتحدث عن الاستعارة الحسنة، ويستشهد لها بعدد لا بأس به من الأبيات، واصفاً إياها بالحسن والإحسان "وإحكام الصنعة وعذوبة اللفظ". (الوساطة، ص39)

ويمكن أن نفهم من كلام الجرجاني أنّ البديع والاستعارة لا يفضلهما على عمود الشعر، بل إنّ رأيه الخاص يفضل عمود الشعر على البديع، وهو يوازن بين شعر لأبي تمام وشعر لشاعر آخر في موضوعه لبعض الأعراب، وهو ما نفهمه أيضاً من إعجابه وهو يستعرض مقطوعات من شعر جرير وذي الرمة، وبعض متيمي العرب، ومتغزلي أهل الحجاز. (الوساطة، ص29 – 34)

وبعد أن يمثل الاستعارة الحسنة يشرع في التمثيل للاستعارة السيئة ويورد ستة أمثلة من شعر أبي تمام ويعلق عليه بقوله: "فإذا سمعت بقول أبي تمام تمام (الأبيات) فأسدد مسامعك، واستغش ثيابك، وإياك والإصغاء إليه، واحذر الالتفات نحوه، فإنه مما يصدئ القلب ويعمي ويطمس البصيرة، ويكد القريحة". (الوساطة، ص41)

والقاضي يرى أنّ الاستعارة في حد ذاتها "أحد أعمدة الكلام وعليها المعول في التوسع والتصرف، وبها يتوصل إلى تزيين اللفظ وتحسين النظم والنثر". (الوساطة، ص428)

فهو ينظر إلى الاستعارة على أنّها توسعة للغة وعامل من عوامل نموها، وإثرائها، كما أنّها مظهر من مظاهر حسنها وجمالها، ولعله من هنا كان احتفاله بها وتوضيحه لها، ولفته أنظار الباحثين والدارسين إلى الفرق بينهما وبين التشبيه الذي هو أصلها. (الوساطة، ص41)

وذلك لأنّ الاستعارة هي تشبيه حذف أحد طرفيه، وبعد أن يكمل القاضي حديثه عن بعض المسائل النقدية والبلاغية يشرع في ذكر شعر المتنبي والاعتذار له، معتبراً أنّ الذين وصفوا شعره بالغثاثة والركاكة وبالتعدّي في الاستعارة جعلوا من هذه السمة لصيقة به جملةً، فأسقطوا القصيدة لأجل البيت، ونفوا الديوان لأجل القصيدة، يذكر بعض ما عابوا عليه من التكلف والتعقيد والإبعاد في الاستعارة معترضاً على هؤلاء في مغالاتهم، إذ يقول: "وليس من شرائط النصفة أن تنعى على أبي الطيب بيتاً شذ، وكلمة ندرت، وقصيدة لم يسعده فيها طبعه، ولفظة قصرت عنها عنايته وتنسى محاسنه، وقد ملأت الأسماع، وروائعه قد بهرت". (الوساطة،ص82 – 101)

ثم ينقل من هذه الروائع كماً كبيراً في أكثر من خمسين صفحة (الوساطة، ص101 – 154)، ثم يعود وينقل أفراداً من شعره يرى أنّها من غرر ما قال (الوساطة، ص162 – 177)، إلاّ أنّه يعود فيقول عن أسلوب المتنبي: "وإنّما تجد له المعنى الذي لم يسبقه الشعراء إليه إذا دقق، فخرج عن رسم الشعر إلى طريق الفلسفة". (الوساطة، ص182)

ثم يبدأ القاضي في مناقشة قضية السرقات الشعرية، تلك التي شغلت النقاد قبله وبعده، وتأخذ هذه المناقشة حيزاً كبيراً من كتابه، وتعتبر من: "الأصول التي بنيت عليها نظرية السرقات في النقد العربي". (الأبعاد النظرية لقضية السرقات مجلة فصول، ص132)

والقاضي – بعكس بعض من سبقوه – لا يدعي القدرة على الإحاطة بجميع السرقات أو إمكانية تمييزها، كما أنّه يدعو إلى التحرز في الحكم بالسرقة، والتحفظ في إدعائها، ويحتاط لنفسه فيقرر أنّه لا يستطيع الحكم على معنى بأنّه مبتكر مبتدع . (الوساطة ، ص 214 – 215) ، والقاضي يرى أنّ السرقة داء قديم وعيب عتيق، كما أنّه ينفي وجودها في حالات كثيرة منها: توارد الخواطر وهو ما أنكره العميدي في إبانته، ومنها وجود معنى مشترك عام الشركة، ومنها المعنى المخترع الذي تداوله الشعراء حتى استفاض فحمى عن نفسه السرقة وأزال عن صاحبه مذمة الأخذ، كما أنّه لا يعتبر احتذاء المثال من السرقات. (الوساطة، ص210 – 214)

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيــقيــة
العدد 13– المجلــد 7

ومصطلح الاحتذاء ليس مصطلحاً جديداً، فقبل "أن يفرق النقّاد الغربيون بين السرقة والتأثر، فرق القاضي الجرجاني بينها وبين احتذاء المثال، والتأثر واحتذاء المثال كلمتان مترادفتان على معنى واحد، وهو أن يأخذ الشاعر بمذهب غيره في التفكير أو التعبير، فنحن نسمي هذا الأخذ تأثّراً كما نسميه احتذاء، والمعنى واحد وإن تعددت الأسماء" (النقد الأدبي، عبده قلقيلة، ص322)، ولا نريد الخوض في هذه القضية النقدية كثيراً، فقد شغل بها النقاد قديماً وحديثاً مع تباين في المعايير وتفاوت في الطرح، ولكنها توطئة لتأصيل حق المتنبي في كثير من شعره، الذي ادعي عليه فيه السرقة، وحرم حق أبوته وانتمائه إليه، وبعد أن يتحدث القاضي عن غلو القدامى ودفاعه عن بعض ما أخذه النقاد على المتنبي، يفرد للاستعارة فصلاً بعنوان: (الإفراط في الاستعارة)، مشيراً على أنّ "الشعراء كانت تجري على نهج منها قريب من الاقتصاد، حتى استرسل فيه أبو تمام، ومال إلى الرخصة فأخرجه إلى التعدي، وتبعه أكثر المحدثين بعده" (الوساطة، ص429)، وأنّ المعول في الحكم على هذا هو: "أنّه يميز بقبول النفس ونفورها وينتقد بسكون القلب ونبوه". (الوساطة، ص429)

ويقدم القاضي نموذجاً لاستعارتين رأى الخصوم أنّ المتنبي أبعد فيهما الاستعارة، وخرج من الاستعمال والعادة، وهما قوله [من البسيط]:

مسرَّةٌ في قُلُوبِ الطيب مفرقها ** وحسرة في قلوب البيض واليلب

وقوله [من المنسرح]:

تجمعت في فؤاده همم ** ملْءُ فُؤَادِ الزَّمَانِ إحداها

فقال: (أي خصم الجرجاني): "جعل للطيب والبيض واليلب قلوباً وللزمان فؤاداً"، وهذه استعارة لم تجر على شبه قريب ولا بعيد، وإنّما تصح الاستعارة وتحسن على وجه من المناسبة وطرف من الشبه والمقاربة، فقلت: له هذا ابن أحمر يقول [من الرجز]:

ولهت عليه كل معصفة ** هو جاء ليس للبهازير

فما الفصل بين من جعل للريح لباً، ومن جعل للطيب والبيض قلباً؟ وهذا أبو رميلة يقول [من الطويل]:

هم ساعد الدهر الذي يتقي به ** وما خير كف لا ينوء بساعد

ثم يذكر شواهد من الشعر معلّقاً عليها بقوله: "فهؤلاء قد جعلوا الدهر شخصاً متكامل الأعضاء، تام الجوارح، فكيف أنكرت على أبي الطيب أن جعل له فؤَاداً؟ فلم يحر جواباً!". (الوساطة، ص 429، 430)

ثم يسترسل في بيان الفرق بين صور هؤلاء الشعراء وصورة المتنبي المجازية بما يبرز هذه الصورة مكملاً حديثه، "فإذا قال أبو الطيب:

مسرة في قلوب الطيب مفرقها ** .....

فإنما يريد أنّ مباشرة مفرقها ومجاورته زين ومفخرة، وأنّ التحاسد يقع فيه، والحسرة تقع عليه، فلو كان الطيب ذا قلب كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت، وإذا جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة، فإنّما أورده على مقابلة اللفظ باللفظ، وهذه أمور

متى حملت على التحقيق وطلب فيها محض التقويم، وإنّما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف، والاقتصار على ما ظهر ووضح". (الوساطة، ص432، 433)

وقد نقلت كلامه هذا ليتضح أنّ القاضي يضع آراء الخصوم نصب عينيه، وأنّه يحاول ايجاد منفذ للمتنبي يحاول من خلاله توضيح الصورة المجازية في شعره في أدق المعايير الفنية الصائبة، غير أنّه كان إذا أعيته الحيلة وعجز عن الدفاع اعتذر عن الشاعر، وهو حريص على "إقامة الموازنة بين جنوح الخصوم وجنوح المتنبي، فيكثر من التنقل بين المعسكرين، يقلل من غلواء هذا، ويبرر جنوح هذا، ومن أجل إنجاح الوساطة كان يمنح الشاعر حرية واسعة، ثم ينسى ما فعل في مكان آخر". (تشبيهات المتنبي، ص562)

أولاً– القاضي بين الموازنة والمقايسة:

كما شهد القرن الرابع الهجري الآمدي وكتابه (الموازنة)، شهد ناقداً آخر هو القاضي على بن عبد العزيز الجرجاني وكتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، وكتاب (الموازنة) كان فضلاً في الخصومة التي وقعت بين أنصار كل من أبي تمام والبحتري.

وكتاب (الوساطة) كان برغم هذا الاسم موازنة بين أبي الطيب وعدد من الشعراء الذين سبقوه أو عاصروه، ومعنى ذلك أنّ كلاً من الناقدين يتخذ من الموازنة سبيلاً إلى بيان منزلة الشاعر الذي يتناوله، وخصائص شعره الفنية، حيث يقوم هذا الكتاب في مجمله بمحاولة إبراز فضل المتنبي من خلال عرض أشعاره على أشعار سابقيه، ومعاصريه من كبار الشعراء، وقد اتخذ القاضي من الموازنة بين الشعراء أساساً يقيم به شعر أبي الطيب، حيث أقام العديد من الموازنات، وقبل التطرق إليها يجدر بنا أن نعرف مصطلح الموازنة كما جاء في بعض كتب النقد والأدب، "فالموازنة هي دراسة العلاقات والمشابه وأوجه الخلاف بين نصين من النصوص، أو أديبين من الأدباء، أو عصرين من العصور، دراسة تستهدف بيان أصالة كل منهما وخصائصه الفنية أو النفسية، طبقاً لمقاييس النقد الأدبي وقوانينه، وترمي في غايتها البعيدة إلى بيان ميزة أحدهما على الآخر". (المتنبي بين ناقديه، ص154)

"وهي أيضاً ليست إلاّ ضرباً من النقد، يتميز بها الرديء من الجيد، وتظهر بها أوجه القوة والضعف في أساليب البيان، فهي تتطلب قوة في الأدب، وبصراً بمناحي العرب في التعبير". (الموازنة بين الشعراء، ص5)

والقاضي الجرجاني وزان بين الكثير من الشعراء، ووازن بين المتنبي وشعر آخرين، والذي يهمنا في هذا الموضوع هو القسم الثاني، حيث وازن بينه وبين أبي نواس، وكأنّ القاضي الجرجاني أراد أن يقول فوق كل المآخذ التي أخذت على المتنبي أنّه أضيف إليها (فساد العقيدة في الشعر)، فيدافع عن المتنبي بذكر أبيات لأبي نواس لم تضع من قدره بين الشعراء، ولا أسقطت منزلته بين الفحول، فنجده يقول: "والعجب ممن ينقص أبا الطيب، ويغض من شعره لأبيات وجدها تدل على ضعف العقيدة، وفساد المذهب في الديانة كقوله [من الخفيف]:

يترشفن من فمي رشفات ** هن فيه أحلى من التوحيد

وقوله [من الطويل]:

وأبهر آيات التهامي أنّه ** أبوك وأجدى مالكم من مناقب

وهو يحتمل لأبي نواس قوله [من المجتث]:

قلت والكأس على كـ ** في تهـوى لا لتتـامى

أنا لا أعرف ذاك الـ ** يوم في ذاك الزحام. (الوساطة، ص63)

ثم نجد القاضي يعقب على هذه الموازنة بقوله: "فلو كانت الديانة عاراً على الشعر، وكان سوء الاعتقاد سبباً لتأخر الشاعر، لوجب أن يَمحى اسم أبي نواس من الدواوين، ويحذف ذكره إذا عدت الطبقات، ولكان أولاهم بذلك أهل الجاهلية، ومن تشهد الأمة عليه بالكفر، ولوجب أن يكون كعب بن زهير ابن الزبعري وأضرابهما ممّن تناول رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – وعاب من أصحابه بكماً خرساً، وبكاء مفحمين، ولكن الأمرين متباينان والدين بمعزل عن الشعر". (الوساطة، من 63، 64)

ووازن القاضي أيضاً بين المتنبي وابن الرومي، وبين المتنبي وابن المعذل، ففي موازنته الأولى يقول في وساطته: "وقد نجد كثيراً من أصحابك ينتحل تفضيل ابن الرومي ويغلو في تقديمه، ونحن نستقرئ القصيدة من شعره، وهي تناهز المائة أو تَربى أو تضعف، فلا نعثر فيها إلاّ بالبيت الذي يروق أو البيتين، ثم قد تتسلخ قصائد منه وهي واقعة تحت ظلها، جارية على رسلها، لا يحصل منها السامع إلاّ على عدد القوافي وانتظار الفراغ، وأنت لا تجد لأبي الطيب قصيدة تخلو من أبيات تختار، ومعان تستفاد، وألفاظ تروق وتعذب، وإبداع يدل على الفطنة والذكاء، وتصرُّف لا يصدر إلاّ عن غزارة واقتدار". (الوساطة، ص54)

وفي الموازنة الثانية يقول "وقد أحسن عبد الصمد بن المعذل في قصيدته الرائية التي وصف فيها الحمى، وقصر في الضادية، وفي مقاطيع له في وصفها، وكأنّ أبا الطيب قصد تنكب معانيه، فلم يلم بشيء منها، قال عبد الصمد [من المتقارب]:

وبنت المنيـة تنتابنـــي ** هدَواً وتطرقُنـــي سحره

إذا وردت لم يدع وردهـا ** عن القلب حجب ولا ستره

كأنَّ لها ضرماً فـي الحشى ** وفي كُلِ عَضـوٍ لها جمره

إذا لم ترح أصلاً في العشي ** فأقصـى مواعدها بكـره

فأحسن وأجاد وملح واتسع، وأنت إذا قست أبيات أبي الطيب على قصرها، وقابلت اللفظ باللفظ، والمعنى بالمعنى، وكنت من أهل البصر، وكان لك حظ في النقد، تبينت الفاضل من المفضول، فأما أنا فأكره أن أبت حكماً أو أفضل قضاء، أو أدخل بين هذين الفاضلين، وكلاهما محسن مصيب". (الوساطة، ص122)

وقول المتنبي [من البسيط]:

تُسود الشَّمس منـا بيض أوجهنا ** ولا تُسود بيض العـذر واللمم

وكان حالهما في الحكم واحـدةً ** لو احتكمنا من الدنيا إلى حكـم

طردت من مصـر أيديها بأرجلها ** حتى مرقن بها من جوش والعلم

في غلمة أخطر أرواحهم ورضوا ** بما لقين رضا الأيسار بالزلم. (الوساطة، ص123)

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيـقيـة
العدد 13– المجلــد 7

إلاّ أنّه قد شاع في منهج القاضي النقدي ما أسماه المعاصرون (بقياس الأشباه والنظائر) أو (المقايسة النقدية)، وواضح أنّها أثر من آثار الروح القضائية في شخصية القاضي الجرجاني، فإذا أخطأ الشاعر المحدث فعلى الناقد أن يقيسه بأشباهه ونظائره عند الشعراء المتقدمين، وعنده أنّهم لم يسلموا هم أيضاً من الخطأ. (النقد المنهجي عند العرب، ص256)

والمقايسة هي المعول عليها في نقد الجرجاني، فالناقد الذي يتحرى الإنصاف قبل أن يظهر عيوب شاعرٍ أو حسناته بالتمييز عليه أن يقيسه على ما كان في تاريخ الشعر والشعراء، فلا يستهجن خطأه في اللفظ؛ لأنّه قلما تجد شاعراً سلم من هذا الخطأ، ولا يستنكر خطأه في المعنى، فكم عدد العلماء من صنوف هذا الخطأ في شعراء الأقدمين، ولا يسقطه بسبب التفاوت في شعره، ولينظر إلى أكابر الشعراء مثل أبي نوأس وأبي تمام، وليحكم هل خلا شعرهم من تفاوت؟". (تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص317)

فالمقايسة إذاً منهج وفق في اختياره الجرجاني؛ لأنّه قاس عيوب وحسنات المتنبي بعيوب وحسنات شعراء آخرين، وبهذا المنهج يكون القاضي قد أعطى لكل شاعر حقّه، فهو لم يأت بشيء من عنده، وإنّما قدّم ذلك بالدليل والبرهان، ليبرهن على أنّ هذه العيوب والحسنات ليست مقصورة على الشعراء المحدثين فحسب، بل إنّها موجودة حتى عند الفحول من الشعراء.

ثانياً– اتّكاؤه على سابقيه واعتماد آرائهم

كان من الطبيعي لرجلٍ مثل القاضي الجرجاني، له مؤلفات في النقد والأدب، أن يستفيد من الكتب التي أُلّفت قبله في اللغة والأدب، وأن يستفيد من تجارب من سبقه، وكان من الطبيعي كذلك أن يظهر أثر ذلك في كتبه وبخاصة كتاب الوساطة، الذي نحن بصدد دراسته، والذي يهمنا، وكان من بين هؤلاء الذين استفاد من تجاربهم: (القاضي الجرجاني، أحمد بدوي، ص82)

– **ابن سلاّم الجمحي (ت: 231هـ)**: (هو محمد بن سلاّم بن عبيد الله بن سالم الجمحي، مولى محمد بن زياد، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين بالبصرة). (طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص180)

ولقد تأثر القاضي في كتابه الوساطة به، فمن ذلك إيمانه بأثر البيئة في الشعر، وكثيراً ما كان القاضي ينقل من ابن سلاّم، وقد يأتي بالمثل نفسه الذي أورده ابن سلاّم مثلما أورد شعر عدي بن زيد، حيث يرى صاحب الوساطة: (ينظر: القاضي الجرجاني، أحمد بدوي، ص80)

"أنَّ شعر عدي وهو جاهلي، أسلس من شعر الفرزدق ورجز رؤبة؛ لملازمة عدي الحاضرة، وإيطانه الريف، وبعده عن جلافة البدو، وجفاء الأعراب، معلّلاً ذلك بأنّه كان يسكن مراكز الريف، ويعيش في الحيرة في حيز النعمان بن المنذر، فثقل على لسانه عبارات نجد، ولان لسانه، وَسهل منطقه". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص18)

كذلك تأثر به أيضاً: في إيمانه بأنّ للشعر صناعة يعرفها أهل العلم كسائر الصناعات، فقد نقل عن ابن سلاّم قوله: "وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم". (طبقات فحول الشعراء، محمد ابن سلاّم الجمحي، ج15/1)

وقال القاضي في ذلك: "ولكل صناعة أهل يرجع إليهم في خصائصها، ويستظهر بمعرفتهم عند اشتباه أحوالها". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص100)

– **ابن قتيبة (ت: 276هـ)**: هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري وله كتابين في النقد هما: (الشعر والشعراء)، و(أدب الكاتب). (ينظر: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص183)

وإذا كان القاضي الجرجاني يسوي بين القديم والحديث، ولا ينظر إلى القديم بعين الإكبار لتقدمه في الزمن، ولا إلى المحدث بعين الزراية لتأخره في الوجود، بل يفاضل بينهم بمقدار ما منحوه من طبع، وذكاء، ورواية، ودربة، لا يفصل في هذه القضية بين القديم والمحدث، والجاهلي والمخضرم، والأعرابي والمولّد، ولا يرى من العدل استنقاص المتأخرين واللهج بعيبهم. (ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص15)

وهذا الرأي نفسه هو الذي تبنّاه قبله ابن قتيبة، إذ قال: "ولم أسلك فيما ذكرته من شعر كل شاعر مختاراً له سبيل من قلّد، أو استحسن باستحسان غيره، ولا نظرت إلى المتقدم منهم بعين الجلالة لتقدمه، ولا إلى المتأخر منهم بعين الاحتقار لتأخره، بل نظرت بعين العدل إلى الفريقين، وأعطيت كلاً حقّه، ووقّرت عليه حظّه، فإني رأيت من علمائنا من يستجيد الشعر السخيف، لتقدم قائله، ويضعه في موضع متخيره، ويرذل الشعر الرصين، ولا عيب له عنده إلاّ أنّه قيل في زمانه، ورأي قائله، ولم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمنٍ دون زمن، ولا خصَّ به قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده، وجعل كل قديم حديثاً في عصره، ...، فكل من أتى بحسنٍ من قول أو فعل ذكرناه له، وأثنينا عليه به، ولم يضعه عندنا تأخر قائله، ولا حداثة سنّه، كما أنّ الرديء إذا أورد علينا للمتقدم أو الشريف لم يرفعه عندنا شرف صاحبه، ولا تقدمه". (الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري، ج64/1)

– **الآمدي (ت: 371هـ)**: هو الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي، أبو القاسم، عالم بالأدب راوية، من الكتّاب، له شعر، أصله من آمد ومولده ووفاته بالبصرة، من كتبه: (المؤتلف والمختلف)، و(الموازنة بين البحتري وأبي تمام)، و(معاني شعر البحتري). (ينظر: الأعلام، لخير الدين الزركلي، ج185/2).

حيث كان من الذين تأثر بهم القاضي وبخاصة كتابه: الموازنة بين الطائيين، وقد كان تأثره واضحاً بالآمدي في كتابه الموازنة، ما دفع بعض المحدثين إلى القول: "وذوق القاضي الجرجاني الأدبي هو ذاته ذوق الآمدي، ويلتقي معه في معظم القضايا النقدية والبلاغية". (أبو القاسم الآمدي وكتابه الموازنة، محمد علي أبوحمدة، ص109)

ويرى كاتب آخر: "أنّ دين الجرجاني للآمدي كبير؛ لأنّه قد يمثل آراءه بحذق وذكاء، دون أن يذكر الآمدي مرة واحدة". (منهج النقد الأدبي عند العرب، حميد آدم الثويني، ص211)

ولا عيب أن يفيد السابق من اللاحق، فهذه سنّة الحياة في نقل العلوم والمعارف، والجرجاني أفاد وتميز بما قدّمه في وساطته؛ لأنّه أقامها على أساس المقايسة وليس الموازنة كما فعل الآمدي، وقد وافقه في كثير من آرائه منها ما يلي:

1- تمجيد الشعر المطبوع، وإن اختلفت نظرتها إلى المطبوع من الشعر، فالآمدي يراه: "المستوى قليل السقط الذي لا يبين جيده من سائره بينونة شديدة". (الموازنة، الآمدي، ج52/1)

والجرجاني يقول: "وملاك الأمر في هذا الباب خاصةَ تركُ التكلُّف ورفض التعمُّل، والاسترسال للطبع، وتجنب الحمل عليه والعنف به، ولست أعني بهذا كل طبع، بل المهذَّب الذي صقله الأدب، وشحذته الرواية، وجلَتْه الفطنة، وأُلهم الفصل بين الرديء والجيد". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص25)

2- يتفق معه في تفاوت شعر أبي تمام، وفي أنّ في شعره استعارات قبيحة.

3- أنّ الآمدي حينما يتحدث عن السرقة، لا يجد سرقة فيما يشترك فيه، وتجري طباع الشعراء عليه، وإنّما السرقة تكون في البديع الذي ليس للناس فيه اشتراك، وهذا هو الرأي الذي وضّحه القاضي الجرجاني "وقد يتفاضل متنازعو هذه المعاني بحسب مراتبهم من العلم بصنعة الشعر؛ فتشترك الجماعة في الشيء المتداول، وينفرد أحدهم بلفظة تستعذب، أو ترتيب يستحسن، أو تأكيد يوضع موضعه، أو زيادة اهتدى لها دون غيره، فيريك المشترك المبتذل في صورة المبتدع المخترع". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص186)

ويتسامح الآمدي في سرقة المعاني، ولا يعدّها من المساوئ إذ يقول: "إنّ من أدركته من أهل العلم بالشعر لم يكونوا يرون سرقات المعاني من مساوئ الشعراء، وخاصةَ المتأخرين، إذ كان هذا باباً ما تعرى منه متقدم ولا متأخر". (الموازنة، الآمدي، ج291/1)

ويرى القاضي الجرجاني: "وأول ما يلزمك في هذا الباب ألاّ تُقْصر السَّرقة على ما ظهر ودعا إلى نفسه دون ما كمن، ونضح عن صاحبه، وألاّ يكون همُّك في تتبُّع الأبيات المتشابهة، والمعانيَ المتناسخة طلب الألفاظ والظواهر دون الأغراض والمقاصد". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص201)

4- يتفق مع الآمدي أيضاً في أنّ الذي يحكم على الشعر إنّما هو أهل الخبرة والدربة، وأنّهم قد يدركون ألوان الجمال بأذواقهم، ولا يستطيعون الإفصاح عن أسباب حكمهم، يقول الآمدي: "ألا ترى أنّه قد يكون فرسان سليمين من كل عيب، موجود فيهما سائر علامات العتق والجودة والنجابة، ويكون أحدهما أفضل من الآخر بفرق لا يعلمه إلاّ أهل الخبرة والدربة الطويلة، ...، وإذا قيل له: من أين فضلت هذا الفرس على صاحبه لم يقدر على عبارة توضح الفرق بينهما، وإنّما يعرفه بطبعه، وكثرة دربته، وطول ملابسته، فكذلك الشعر: فقد يتقارب البيتان الجيدان النادران، فيعلم أهل العلم بصناعة الشعر أيهما أجود إن كان معناهما واحداً، أو أيهما أجود في معناه، إن كان معناهما مختلفاً، ...". (الموازنة، الآمدي، ج391/1)

ويقول الجرجاني في حكمه على الشعر: "والشعر لا يحبب إلى النفوس بالنظر والمحاجة، ولا يحلّى في الصدور بالجدال والمقايسة، وإنّما يعطفها عليه القبول والطلاوة، ويقربه منها الرونق والحلاوة، وقد يكون الشيء متقناً محكماً، ولا يكون حلواً مقبولاً، ويكون جيداً وثيقاً، وإن لم يكن لطيفاً رشيقاً". (الوساطة، القاضي الجرجاني، ص100)

وهذا يدل على أنّ الجرجاني اعتمد بعض الآراء التي وضعت قبل زمنه، وحاول ترسيخها بالتوضيح والشرح، والتوسعة، والتدقيق في التفصيلات، فرأينا كيف أخذ هذه المواقف من النقاد، ومن المناطق التي يقف فيها النقد عاجزاً عن التعليل "وهي سر وجود الناقد نفسه". (تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، ص327)

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيـقيـة
العدد 13– المجلــد 7

وليس معنى هذا أنّ الجرجاني كل آرائه مأخوذ من سابقيه، فهناك العديد من الآراء التي تفرد بها، وأظنّه موفق فيها، وكما أخذ هو من سابقيه، فإنّ أثر القاضي كبيراً فيمن جاء بعده كالثعالبي، الذي حين تحدث عن المتنبي وازن بين محاسنه ومساوئه، وأتى على كثير من الشواهد التي ذكرها الجرجاني في وساطته. (ينظر: يتيمة الدهر، للثعالبي، ج135/1 – 274)

وابن رشيق القيرواني الذي يرى رأي الجرجاني في أنّ الشعر علم من علوم العرب، يشترك فيه الطبع والرواية، ثم تكون الدربة. (ينظر: العمدة، لابن رشيق القيرواني، ج109/1)

ومثل عبد القاهر الجرجاني حين تحدث عن السرقة فقد ذكر أنّ المعاني المشتركة لا تَعد من قبيل السرقة، وعن الاتفاق في وجه الدلالة عن الغرض، وكذلك في حديثه عن الاستعارة. (ينظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص339)

ثالثاً– أحكامه النقدية بين الجور والنزاهة

كتاب الوساطة من الكتب التي تدل على نزاهة أحكام صاحبه النقدية واعتداله؛ وذلك لأنّه بين عيوب المتنبي ومحاسنه، وتناول هذا الكتاب الكثير من القضايا النقدية، وكانت له آراء متنوعة في هذه القضايا، وإذا كان الجرجاني لم يتعرض لبعض القضايا المهمة مثل العلاقة بين اللفظ والمعنى، ولا استطاع أن يضع مقاييس إيجابية للجودة كالتي وضعها ابن طباطبا وقدامة، فإنّ وقفته أمام القضايا التي تعرض لها تدل على أنّ النقد العربي أصبح بحاجة إلى منافذ جديدة، فإن لم يستطع الاهتداء إليها أخذ يدور على نفسه. (ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، ص335)

لذا قرر القاضي الجرجاني في مفتتح كتابه (الوساطة) أنّه "ليس من حكم مراعاة الأدب أن تعدل لأجله عن الإنصاف أو تخرج في بابه إلى الإسراف، بل تتصرف على حكم العدل كيف صرفك، وتقف على رسمه كيف وقفك". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص2)

فالقاضي الجرجاني أراد أن ينفي كل التهم التي وجهت إلى المتنبي، ولهذا نجده قد سلك منهج المقايسة _أي قياس الأشباه والنظائر)، وبهذا المنهج أثبت للنقاد والشعراء أنّ عيوب المتنبي ليست مقصورة عليه فقط، بل هي موجودة في أشعار بعض الشعراء الآخرين، وإنّ هذه الروح التي تتلمس العدل والإنصاف هي روح قريبة من الواقع، تعي محدودية القدرة الإنسانية، فمهما بلغ نبوغ الإنسان فإنّ النقص البشري لا يفارقه، لذا فليس من الإنصاف أن "يطالب البشر بما ليس في طبع البشر، ولا يلتمس عند الآدمي إلاّ ما كان من طبيعة ولد آدم، وإذا كانت الخلقة مبنية على السهو وممزوجة بالنسيان، فاستقساط من عز حاله حيف، والتحامل على من وجه إليه ظلم". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص4)

والجرجاني في نقده قاضٍ فقيه كما هو مؤرخ وأديب، وروح القضاء واضحة في كتابه الوساطة، واضحة في المنهج وفي الأسلوب، وروح القضاء هي العدل والتواضع والتثبيت، روح قريبة النسب إلى الروح العلمية، بل لا نرى بين الروحين فرقاً، فهما من معدن واحد، كما أنّ مظاهرهما واحدة. (ينظر: النقد المنهجي عند العرب، محمد منذور، ص250)

حيث يقول: "قد وفّينا لك بما اقتضاه شرط الضمان وزدنا، وبرئنا إليك ممّا يوجبه عقد الكفالة وأفضلنا، ولم تكن بغيتنا استيفاء الاختبار، واستقصاء الانتقاد، فيقال: هلا ذكرت هذا فهو خير ممّا ذكرت، وكيف أغفلت ذاك وهو مقدم على ما أثبت! وإنّما

دعوناك إلى المقاصة، وسمناك في ابتداء خطابنا المحاجة والمحاكمة، فلزمنا طريقة العدل فيه". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص177)

وتلك كلها اصطلاحات قانونية، وهو يعتبر نفسه موكلاً بالفصل في الخصومة، وهو ينتهج منهج القضاة عندما يأخذون بالمقاصة فيسقطون ما على الخصم مقابل ماله، وهذا هو منهجه في كل الكتاب، فهو يورد عيوب المتنبي ثم يشفعها بمحاسنه ليعمل المقاصة في الجانبين. (ينظر: النقد المنهجي عند العرب، محمد منذور، ص254)

والقاضي في كتابه عادل يرفض أن يؤدي التنافس بين الناس إلى التحاسد الذي يفسد الأحكام على الأدب والعلم، ويعلل ذلك بقوله: "لأنّ العلوم لم تزل أيدك الله لأهلها أنساباً تتناصر بها، والآداب لأبنائها أرحاماً تتواصل عليها، وأدنى الشرك في نسب جوار، وأول حقوق الجار الامتعاض له، والمحاماة دونه، وما من حفظ دمه أن يسفك، بأولى ممّن رعى حريمه أن يهتك، ولا حرمة أولى بالعناية وأحق بالحماية، ....." (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص2)

فهو رجل يقدس العلم، ويرى فيه نبل الإنسان، ويدعو إلى تجنب الهوى والتعصب، وهو يقول بالمحاجة النزيهة التي تذعن للحجة تقيمها، ورجل تلك روحه ليس غريباً أن يصدر في بحثه عن حذر العلماء وحرصهم على اليقين، ونفورهم من كل تعميم، وقصر أحكامهم على ما يعرفونه معرفة يقينية، وفي كتابه صفحات يرد فيها على من انتقد مطالع المتنبي: (ينظر: النقد المنهجي عند العرب، محمد منذور، ص251)

يقول في ذلك: إنّ للشاعر مطالع أخرى جيدة تشفع للرديئة، إذ يورد تلك الابتداءات الجميلة عدة أمثلة، وأمثال ذلك: طلبته هداك إلى موضعه، وإذا التمسته دلّك على نفسه، وهذه أفراد أبيات منها أمثال سائرة ومنها معان مستوفاة، لم نجد في أخواتها وجارات جنبها ما يصلح لمصاحبتها، ولعل أكثرها أو معظم ما أثبت منها، وكثيراً ممّا ذكر في درج ما تقدمها من اللّمع المختارة، مختارة المعاني مفترعة المذاهب، وليس لك أن تلزمني تمييز ذلك وإفراده والتنبيه عليه بأعيانه كما فعله كثير ممّن استهدف الألسن، ولم يحترز من جناية التهجم. (ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص159 – 160)

وللقاضي الجرجاني مكانة عالية في النقد الأدبي، وأنّه يستمد هذه المكانة من أمور منها:

– **من عمله قاضياً**: فالقضاء وسيلة في سبيل إطلاق الحكم النقدي العادل، وهي التي تجعل الناقد يدعو كل طرف في القضية إلى أن يقر بالحق إذا بان له سواء كان هذا الحق له أم عليه، وأن يذعن للحجة إذا ظهرت سواء أكانت له أم عليه، مقرراً بأنّ من أعظم قيم العدالة هو الاعتراف بالحق في حال كونه عليك لا لك؛ لأنّ في ذلك ارتقاء إلى رتبة عليا من رتب الدور النقدي المسئول، يقول الجرجاني في هذا الصدد: "بل تتصرف على حكم العدل كيف صرفك، وتقف على رسمه كيف وقفك، فتنتصف تارةً وتعتذر أخرى، وتجعل الإقرار بالحق عليك شاهداً لك إذا أنكرت، وتقيم الاستسلام للحجة – إذا قامت– محتجاً عنك إذا خالفت، فإنّه لا حال أشد استعطافاً للقلوب المنحرفة، وأكثر استمالة للنفوس المشمئزة، من توقفك عند الشبهة إذا عرضت، واسترسالك للحجة إذا قهرت، والحكم على نفسك إذا تحققت الدعوى عليها". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص2، 3)

ISSN: 2706-9087
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
Issue 13 – Volume 7
مجلـة العلــوم الإنســانيــة والتطبيــقيــة
العدد 13– المجلــد 7

– **ومن عمله ناقداً**: فالقاضي الجرجاني ناقد موضوعي له قيمته بين نقاد العرب، فهو يحدد موضوع النزاع ليناقشه من جميع جوانبه لا من جانب واحد، ليصدر حكمه كما فعل مع المتنبي، فقد بذل جهداً في بيان ما للمتنبي من حسنات وسيئات، ومما ضربه من الأمثلة لجيد شعره ورديئه، وما قام به من دراسات لشعراء ساقته إليها دراسته للمتنبي. (ينظر: القاضي الجرجاني، أحمد بدوي، ص92)

فنجده يقول في ذلك: "وعجلت بالحكم قبل استيفاء الحجة، وأبرمت القضاء قبل امتحان الشهادة". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص82)

– **وكذلك العدالة في النقد**: فمن العدالة الاحتراس في إصدار الأحكام، حتى لا تلقى جزافاً، حيث طبق هذه العدالة في وعيه بأزمة الشاعر المحدث في عصره، فقد سبقه الأقدمون إلى كثير من الألفاظ، وجاءوا على كثير من المعاني، فاستوجب ذلك النظر إلى إبداعه في ضوء الوعي بهذا السبق الذي طرق معظم أبواب المعاني وصور تأليفها، ,بناء على ذلك وجب ألاّ يسارع الناقد إلى الحكم بالسرقة إن وافق الشاعر المحدث في شعره شيئاً مما سبقه إليه الأقدمون، فإنّه لكثرة ما تناولوا لربما وافقهم دون أن تكون له دراية بذلك، بل ربّما لم يسمعه ولم يقف عليه (ينظر: المسئولية النقدية في كتاب الوساطة، عبد الله بانقيب، ص15، 16)، حيث يقول: "لو أنصف أصحابنا هؤلاء لوجد يسيرهم أحق بالاستكثار، وصغيرهم أولى بالإكبار؛ لأنّ أحدهم يقف محصوراً بين لفظ قد ضيق مجاله، وحذف أكثره، وقل عدده، وحظر معظمه، ومعان قد أُخذ عفوها، وسبق إلى جيدها، فأفكاره تنبت في كل وجه، وخواطره تستفتح كل باب، فإن وافق بعض ما قيل، أو اجتاز منه بأبعد طرف قيل: سرق بيت فلان، وأغار على قول فلان، ولعل ذلك البيت لم يقرع قط سمعه، ولا مر بخلده، كأنّ التوارد عندهم ممتنع، واتفاق الهواجس غير ممكن". (الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجاني، ص52)

كما أنّ قيمته في مجال النقد الأدبي تتمثل في عمق نظرته، ومقدرته على التحليل والتعليل، وتبيين ما في الشعر من مظاهر الانحراف، وتوضيح ذلك وتصويره. (ينظر: القاضي الجرجاني، أحمد بدوي، ص92)

وواضح في هذه النظرية التي ينظر بها إلى شعر أبي الطيب "نزعة القاضي الذي أشرب طبعه وذوقه وعقله حب العدالة ومجانبة الهوى ودقة الحكم". (القاضي الجرجاني والنقد الأدبي، عبده قلقيلة، ص221)

فالجرجاني ناقد من نقاد العرب، وقبل أن يكون ناقداً هو قاضٍ، وأنا أظنُّ أنّ مهنته كقاضي لها تأثير كبير على حكمه النقدي، فالنقد هو تمييز الجيد من الرديء، والجرجاني ميز بين الجيد والرديء، ولكن بالعدل الذي هو من أهم مبادئ القضاة، فالعدل يقود القاضي إلى الحكم بنزاهة بعيداً شبهة الجور والظلم، وذلك لكي يوفى كل شخص حقّه، وهذا ما فعله مع المتنبي، أخذ يقيس أشعاره على أشعار سابقيه، لكي لا يظلم أحد، وهذا الحكم النقدي العادل يبدو واضحاً في وساطته التي اشتملت على عدد من النظرات النقدية العميقة التي تعد قيمة نقدية رائعة في ذلك العصر، أضاءت الطريق لغيره من النقد والأدباء ممّن جاء بعده.

بعد البحث والدراسة نخلص إلى النتائج الآتية:

1- عرف القاضي الجرجاني في تاريخ الأدب العربي بأنه ناقد، وقد اشتهر له كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، وهذا الكتاب كان من أهم ما قد ظهر في عصره، ولكنّه كان شاعراً أيضاً، وقد ترك لنا ديوان شعر.

2- كتاب الوساطة متماسك الأجزاء، كأنه مقالة واحدة لا أبواب فيها ولا فصول.

3- نوع القاضي الجرجاني في اختياراته من شعر المتنبي في كتابه الوساطة، فكانت قصائد ومقطعات ومفردات.

4- أنّ مهنة القضاء قد تركت أثرها البالغ في نفس القاضي، فلم يرق له مواقف الناس من المتنبي، فتحرك فيه ذوقه الشعري ليرسم نظرات نقدية منصفة بحق علم من أعلام الأدب.

5- للقاضي الجرجاني مكانة عالية في النقد الأدبي، حيث استمد هذه المكانة من عمله قاضياً وناقداً، وكذلك من عدالته في النقد.

6- الجرجاني ناقد من نقاد العرب وهو قاض القضاة، ومن أهم مبادئ القضاة العدل، وهو الذي يقود القاضي إلى الحكم بنزاهة.

قائمة المصادر والمراجع

1- أبو القاسم الآمدي وكتابه الموازنة، محمد علي أبو حمدة، بيروت،دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1969م.

2- أسرار البلاغة، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني، ط1، 1991م.

3- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، لبنان – بيروت، دار العلم للملايين، ط17، 2007م.

4- تاريخ النقد الأدبي عند العرب من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري، إحسان عباس بيروت، دار الثقافة، ط4 1992م.

5- تشبيهات المتنبي ومجازاته، منير سلطان، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط1، 1993م.

6- الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، 2003م.

7- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلاّم الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني.

8- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، ط2، (د.ت).

9- القاضي الجرجاني، أحمد أحمد بدوي، مصر، دار المعارف، ط2، (د.ت).

10- القاضي الجرجاني والنقد الأدبي، عبد قلقيلة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1،1976م.

11– المتنبي بين ناقديه قديماً وحديثاً، محمد عبد الرحمن شعيب، مصر، دار المعارف، 1964م.
12– المسئولية النقدية في كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني)، عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب، الأردن – إربد، عالم الكتب الحديث، ط1، 2011م.
13– منهج النقد الأدبي عند العرب، حميد آدم الثويني، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004م.
14– الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: أحمد صقر، مصر، دار المعارف، 1961م.
15– الموازنة بين الشعراء، زكي مبارك، بيروت – صيدا، منشورات المكتبة العصرية، ط2، (د.ت).
16– النقد المنهجي عند العرب، محمد منذور، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1994م.
17– الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، بيروت، المكتبة العصرية.
18– يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري ت: 469هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1983م.

الدوريات:

– مجلة فصول، الأبعاد النظرية لقضية السرقات وتطبيقاتها في النقد العربي القديم، محمد مصطفى هدارة، م6، ع1، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1985م.